J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.7 (1): 1 - 11 ,2016

ECONOMIC ANALYSIS OF THE IMPACT OF EGYPT'S ACCESSION TO THE GREAT ARAB FREE TRADE AREA ON THE EGYPTIAN AGRICULTURAL FOREIGN TRADE INDICATORS

Arafa, S.M.A.
Agricultural Economics Research Institute

التحليل الإقتصادي لأثر إنضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية

صلاح محمود عبد المحسن عرفه
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

الملخص

تعتبر منطقة الجافتا خطوة تمهيدية للانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تطوراً في إطار التكامل الاقتصادي العربي. وتتحدد المشكلة الرئيسية للبحث في الإجابة على التساؤل التالي: ماهية الآثار الحادثة في اتجاهات التجارة الزراعية المصرية البينية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ؟ وما مرجعية تلك الآثار سواء الإيجابية أو السلبية - لانضمام مصر لهذه الاتفاقية ، سواء على المستوى الإجمالي أو المستوى القطري. ويهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة الأثار الحادثة في التجارة البينة الزراعية المصرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة عامة، وعلى مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع دول هذه المنطقة، خاصة بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على التحرير الكامل للتجارة في ظل هذه المنطقة. وقد استخدم البحث أسلوبي التحليل الوصفي والكمي معتمداً على البيانات والإحصائيات المتاحة حول موضوع البحث.

وفي ضوء التحليل والنتائج الواردة بالبحث يمكن استنتاج الأثر الإيجابي للجافتا على التجارة البينية في السلع الزراعية بين مصر ودول الجافتا، ويوضح ذلك ما توصل إليه البحث من نتائج عند دراسته للنقاط التالية:

أولاً: تطور التجارة البينية: أخذت قيمة الصادرات والواردات الزراعية البينية إتجاهاً متزايداً، وبمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٢١.٣%، ١٧.٤% من المتوسط والمقدر بحوالي ٧.٣، ١.٣٣ مليار جنيه، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣).

ثانياً: الآثار المترتبة على إنضمام مصر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- استفادت مصر من تجارتها الزراعية مع دول الـGAFTA في مجموعها، بتحقيق فائض تجاري زراعي بلغ حوالي ١٥٦٤٢ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) مقارنا بنظيره فيما قبل سريان الاتفاقية (١٩٩٤-١٩٩٧)، والذي بلغ فيها فائض الميزان التجاري الزراعي حوالي ٣٦٤.٦ مليون جنيه.
- أدى إنضمام مصر لاتفاقية الجافتا إلى التوسع في عدد الشركاء التجاريين الزراعيين، ففي مجال الصادرات الزراعية البينية بلغ عدد هؤلاء الشركاء ٧ ، ١٠ دولة يمثلوا نحو ٨٦.٤٧% ، ٨٧.٤٧% من قيمة الصادرات الزراعية البينية، قبل وبعد سريان الاتفاقية على الترتيب. أما بالنسبة للواردات الزراعية البينية فقد بلغ عدد الشركاء ٤، ٥ دول يمثلوا نحو ٧٩.٢٩%، ٨١.٩٨% من قيمة الواردات الزراعية البينية، قبل وبعد سريان الاتفاقية على الترتيب
- تعتبر الصادرات البينية الزراعية مسئولة عن الزيادة في قيمة الصادرات البينية الكلية، في حين تعتبر الواردات البينية غير الزراعية مسئولة بدرجة أكبر عن الزيادة في الواردات البينية الكلية.
- ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات والواردات البينية الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات والواردات الزراعية المصرية من نحو ٢٩.٠%، ١.٥% في فترة ما قبل نشأة الجافتا، إلى نحو ٥٣.٢%، ٣.٧% في فترة سريان اتفاقية الجافتا. كما ارتفع نصيب التجارة الزراعية المصرية في إجمالي التجارة الزراعية لكل دولة في الجافتا خلال فترة سريان الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل نشأة الاتفاقية.
- تمثل الخضر، والفاكهة، والألبان ومنتجاتها والبيض والطيور والعسل الطبيعي، والسكر والمصنوعات السكرية ، الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية، الخضر، والفاكهة المصنعة أهم الصادرات الزراعية البينية نحو ٧١% من إجمالي الصادرات الزراعية البينية، في حين تمثل الفواكه، ومحضرات الخضر والنباتات الثمار والفواكه، أسماك وقشريات ورخويات ، بن وشاي وبهارات ونباتات طبية، محضرات من ألبان وحبوب أو دقيق أو نشا وفطائر، حبوب وثمار زيتية وبذور وثمار متنوعة ، كاكاو ومحضراته نحو ٧٢.٦٤% من إجمالي الواردات الزراعية البينية وذلك بعد سريان الاتفاقية.

(ثالثا) الأثر على مؤشرات التجارة الزراعية المصرية مع دول الجافتا: أظهرت النتائج تحسنا في أوضاع مؤشرات التجارة الزراعية البينية موضع البحث في فترة سريان الاتفاقية (الثانية) بالمقارنة بفترة ما قبل نشأة الاتفاقية (الأولى) ، بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية البينية، ودرجة المشاركة الاقتصادية، والإنفتاح (الإنكشاف) الاقتصادي ، ومعدل النفاذ للأسواق ، ومعدل التبادل الدولي الزراعي الصافي ، وكثافة التجارة الزراعية البينية ، والرقم القياسي للميل نحو الصادرات، والميل نحو الواردات، والميل نحو إجمالي حجم التجارة الزراعية البينية نحو ٦٢٣%، ٧١.٩%، ٨.٣%، ٩١.١%، ١٥٩.١%، ٠.٤٢٢% ، ٠.٠٣١، ٠.٠٠٥، ٠.٠٨٦ في الفترة الثانية ، مقارنة بنحو ٣٥٤.١%، ١.٣%، ٩٠.٤%، ٦٣.٩%، ٠.١٥٨، ٠.٠٠٢، ٠.٠٠٠٤، ٠.٠١٣ في الفترة الأولى لكل مؤشر مما سبق على الترتيب.

أما السلبية التي رصدها البحث هي أنه ما زالت نسبة التجارة الزراعية المصرية في إجمالي التجارة الزراعية للجافتا، متواضعة للغاية، حيث لا تمثل سوى نحو ٤.٢%، ٢.٢% من إجمالي الواردات والصادرات الزراعية للجافتا على الترتيب. وفي ضوء ما توصل اليه البحث من نتائج فإنه يوصي بما يلي:

١. تطوير قطاع الإنتاج الزراعي المصري لإنتاج سلع ذات جودة عالية وبتكلفة تنافسية، تلبي الاشتراطات والمواصفات الإنتاجية والتصديرية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، خاصة مجموعتي الخضر والفاكهه، حيث تتمتع مصر فيهما بنصيب سوقى كبير في دول الجافتا؛ وذلك بالاستفادة من المزايا التي تتيحها هذه الاتفاقية فيما يخص التعريفة الجمركية من ناحية؛ بالإضافة إلى الاستفادة من مزايا اتساع هذا السوق أمام تلك المنتجات التصديرية الزراعية المصرية من ناحية أخرى.

٢. تحديد المشاكل التى تواجه سلع المجموعات ذات النصيب السوقي المنخفض في دول الجافتا ، ومحاولة التغلب عليها من خلال دراسة احتياجات هذه الأسواق من حيث الأصناف والمواصفات والأسعار ، وفضلاً عن دراسة مشاكل الإنتاج في داخل مصر ومحاولة إزالة مسبباتها؛ لزيادة الإنتاج وبالأخص من هذه السلع التي يتم استيرادها من دول الجافتا.

٣. الإسراع في استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له، وذلك من جميع الدول العربية الأعضاء في الجافتا، وهذه المتطلبات هي: الانتهاء من القانون الجمركي العربي الموحد، الانتهاء من إصدار التعريفة الجمركية الموحدة لكل الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الانتهاء من وضع الأحكام العامة لقواعد المنشأ والتوصل إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية.

٤. ضرورة التوصل إلى مواصفات عربية موحدة للسلع الزراعية العربية المتبادلة بين الدول أعضاء الجافتا.

٥. إجراء المزيد من الدراسات –وبصفة دورية- التي تقيم الاتفاقيات التجارية التي تبرمها مصر سواء مع الدول ، أو التكتلات الاقتصادية ، للوقوف على مدى الاستفادة من هذه الاتفاقيات، وبالتالي الاستمرار في هذه الاتفاقيات أو الدخول في اتفاقيات أخرى لتحقيق مزيد من الاستفادة.

المقدمة

شـهد العـالم العربـي فـي السـنوات القليلـة الماضـية عـدداً مـن المتغيرات التـي كـان لهـا أثـراً بالغـاً علـى النـواحي الاقتصـادية والسياسية والإجتماعية، ومنها الأزمة المالية وأزمـة الغذاء وأزمـة الثورات العربيـة. ويتجـه العـالم حاليـاً نحـو زيـادة تشـكيل وتكـوين تكـتلات اقتصـادية كبيـرة ومتكاملة، وتُعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أحد هذه التكتلات، وهـي واحـدة ضـمن ٢٥٨ منطقـة تجـارة حـرة فـي العـالم وفقـاً لبيانـات عـام ٢٠١٣[٨](*) . وتعتبـر منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى (**) خطـوة تمهيدية للانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تطوراً في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وقد اعتمدت إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مبدأ التحرير التدريجي، والـذى ينتهـى بتخفيض الرسوم والضـرائب علـى كافـة السلع العربية اعتباراً من يناير ١٩٩٨ وحتي عام ٢٠٠٧، إلاّ أنه قد اتفق من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية علـى اختصـار المدة اللازمـة للوصـول بالتخفيضـات الجمركيـة إلـى ١٠٠%، ليصـل إجمـالي التخفيض إلى ٨٠% عـام ٢٠٠٤ ، ثم إلـى ١٠٠% إعتبـاراً مـن ٢٠٠٥/١/١ ؛ وبـذلك أصـبحت المـدة ٨ سـنوات بـدلاً مـن ١٠، وفقـا للمبـادئ التاليـة: (١) الإعفاء النهائي للسلع المتبادلة من الرسوم الجمركية وغيرها من رسوم ذات أثـر مماثـل، (٢) إلغـاء الروزنامـة الزراعيـة، (٣) إلغـاء كافـة الاسـتثناءات والقيـود غيـر الجمركيـة، (٤) وضـع قواعـد منشـأ تفصـيلية تعمـل علـى عـدم استفادة الدول غير الأعضاء من الإعفاءات الجمركية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قامت بالوفاء بالتزاماتها تجاه تنفيذ منطقة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى فـي ١٩٩٨/٢/١١، وذلـك مـن حيـث إبلاغ المنافذ الجمركية، وإيداع هياكل التعريفة الجمركية، وتطبيق قواعد المنشأ الخاصة، والروزنامة الزراعية، وتقديم الاستثناءات، واتخاذ القرار من قبل الجهات الرسمية [٦].

وتمثل دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى–بخلاف مصر- سوقاً واسعة تضم نحو ٢٧٨.١ مليون نسمة، وتبلغ رقعتها المزروعة بالمحاصـيل المسـتديمة والمحاصـيل الموسـمية(مروية ومطريـة) حـوالي ٥١.٩ مليون هكتار، كما تبلغ قيمة ناتجها الزراعي الإجمالي نحو ١٠٤.٨ مليـار دولار، كمـا يبلـغ حجـم صـادراتها الزراعيـة حـوالي ٢٥.٥ مليـار دولار، في حين يبلغ حجم وارداتها الزراعية حوالي ٨١ مليار دولار وفقا لبيانـات عـام ٢٠١٣[٧]. وتُعـد هـذه المؤشـرات ذات أهميـة لإعطـاء دفعـة للتجارة البينية الزراعية بين مصر وهذه المنطقة.

مشكلة البحث:

بـالرغم مـن اتسـاع سـوق منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى، وارتفـاع حجـم التجـارة الزراعيـة بـين مصـر ودول هـذه المنطقـة، إلاّ أنهـا تظل تشكل نسبة ضـئيلة فـي إجمـالي حجـم التجـارة الزراعيـة لهـذه المنطقـة مـع العـالم الخـارجي. حيـث بلغـت قيمـة الصـادرات البينيـة الزراعيـة نحـو ٥٣.٨% مـن إجمـالي الصـادرات الزراعيـة المصـرية وذلـك فـي الفتـرة الأخيرة من سريان الإتفاقية (٢٠١٠-٢٠١٣)، إلاّ أن قيمة هذه الصـادرات لا تغطـي أكثـر مـن ٤.٢% من إجمـالي الـواردات الزراعيـة للمنطقـة[٢٠،٨]. وعلى ذلك تتحدد المشكلة الرئيسية للبحث في الإجابة على التساؤل التالي: ماهية التغيرات أو الآثار الحادثة في اتجاهات التجارة الزراعية المصرية البينيـة مـع دول منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى، وذلـك بعـد دخـول الاتفاقية حيز التنفيذ ؟ ومـا مرجعيـة تلـك الآثـار سـواء الإيجابيـة أو السلبيـة- لانضمام مصر لهذه الاتفاقية ، سواء على المستوى الإجمـالي أو المستوى القطري، وما هي المشكلات التي تعترض التجارة البينية ، ومن ثم تقديم حلول مقترحة لهذه المشكلات.

الهدف من البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة الأثـار الحادثـة فـي التجـارة البينية الزراعيـة المصـرية مـع دول منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى بصـفة عامـة، وعلـى مؤشـرات التجـارة الخارجيـة الزراعيـة المصـرية مـع دول هذه المنطقة، خاصـة بعد مرور أكثـر من ١٠ سنوات علـى التحرير الكامل للتجارة في ظل هذه المنطقة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم البحـث أسـلوبي التحليـل الوصـفي والكمـي خاصـة عنـد تقدير المؤشرات التالية:

(١) معدل النمو : $G_t = \left[\left(\frac{X_{t2}}{X_{t1}}\right)^{\frac{1}{n}} - 1\right] \times 100$ ،

حيث X_{t1}،X_{t2}: تمثل قيمة الصادرات /أو الواردات من المنتج i في بداية الفترة (t_1)، ونهاية الفترة (t_2) على الترتيب ، n : عدد السنوات.

(٢) معدل التغطية: وهو يعبـر عـن مقـدرة الدولـة علـى تغطيـة نفقـات وارداتها من حصيلة صادراتها، وبالتـالي تحقيق العجز أو الفـائض في الميزان التجاري، ويتم حسابه من المعادلة التالية:

$$\text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times ١٠٠$$

وتشير زيادة قيمة هذا المؤشر عن ١٠٠٪ إلى وجود فائض في الميزان التجاري للدولة.

(٣) درجة المشاركة الاقتصادية: وهو يُعبر عن مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، ويتم حسابه من المعادلة التالية:

$$\text{درجة المشاركة الاقتصادية} = \frac{\text{صافي التجارة الخارجية}}{\text{القيمة الكلية للتجارة الخارجية}} \times ١٠٠$$

(٤) معدل التبعية الاقتصادية : يعبر هذا المؤشر عن اعتماد اقتصاد الدولة على التجارة الخارجية، ويتم حسابه من من المعادلة التالية:

$$\text{معدل التبعية الاقتصادية} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلى الاجمالي}} \times ١٠٠$$

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين ١٠٠ في حالة اعتماد الناتج المحلى الإجمالي بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس.

(٥) درجة الانكشاف الاقتصادي: ويعبر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي[١١] ، ويسمى أيضا درجة الانفتاح الاقتصادي ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{درجة الإنكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية}}{\text{قيمة الناتج المحلى الإجمالي}} \times ١٠٠$$

وفي حالة وصول هذا المؤشر إلى ٤٥ بالمئة فأكثر يكون مؤشراً على الانفتاح التجاري. وهناك مؤشرات يمكن تصنيفها ضمن مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي وهي:

(أ) الميل المتوسط للتصدير[١٩]:

$$\text{الميل المتوسط للتصدير} = \frac{\text{قيمة الصادرات الزراعية البينية فى فترة معينة}}{\text{الناتج المحلي الزراعي الإجمالي لنفس الفترة}} \times ١٠٠$$

ويُعد وصول هذه النسبة إلى ٢٥% فأكثر، مؤشراً على الانفتاح التجاري[١٦]، وهذا يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلى للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد[١١].

(ب) الميل المتوسط للاستيراد[١٩] :

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات الزراعية البينية فى فترة معينة}}{\text{الناتج المحلي الزراعي الإجمالي لنفس الفترة}} \times ١٠٠$$

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تلك النسبة إلى ٢١ بالمئة فأكثر يُدخل الدولة في منطقة الانفتاح التجاري[١٧].

(ج). الميل الحدي للتصدير:

$$\text{الميل الحدي للتصدير} = \frac{\text{التغير فى قيمة الصادرات الزراعية البينية فى فترة معينة}}{\text{التغير فى قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي لنفس الفترة}} \times ١٠٠$$

(د) الميل الحدي للاستيراد:

$$\text{الميل الحدي للاستيراد} = \frac{\text{التغير فى قيمة الواردات الزراعية البينية فى فترة معينة}}{\text{التغير فى قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي لنفس الفترة}} \times ١٠٠$$

(٦) معدل النفاذ للأسواق : يعتبر معدل النفاذ للأسواق العالمية ودخول هذه الأسواق بالسلع والمنتجات المصرية عموماً، والسلع والمنتجات الزراعية على وجه الخصوص، هو الهدف الرئيسي لأنشطة التجارة الخارجية المصرية، ويعكس معدل النفاذ للأسواق مدى كفاءة التجارة الخارجية بفروعها المختلفة، ويمكن تقدير معدل النفاذ للأسواق من

(*) الأرقام بين الأقواس تشير إلى ترتيب المرجع في قائمة المراجع.

(**) Great Arab Free Trade Area (GAFTA) .

خلال المعادلة التالية[٢]: معدل النفاذ للأسواق = الميل الحدي للتصدير ÷ الميل الحدي للاستيراد

(٧) درجة الاستقرار الاقتصادي: وهو يقيس درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية. وهناك عدة طرق لقياس درجة عدم استقرار الصادرات من بينها طريقة النسبة المئوية لمتوسطات الانحراف(Average Percentage Deviation Method) ، ويتم حسابه من المعادلة التالية[١٤]:

$$St = \left| \frac{y - \hat{y}}{\hat{y}} \right| \times 100$$

(٨) مقاييس التركز: تم الاعتماد على معامل جيني هيرشمان لقياس درجة التركز الجغرافي أو السلعي للتجارة الزراعية البينية بين مصر والجافتا سواء للصادرات أو الواردات الزراعية والغذائية:

أ. مقياس التركز السلعي: ويحسب من الصيغة الرياضية التالية :

$$Gh = 100 \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Y_i}{Y} \right)^2}$$

حيث:

i = عدد الدول المصدر إليها/أو المستورد منها المجموعة السلعية المعينة.

Y_i = قيمة الصادرات أو الواردات من المجموعة السلعية المعينة إلى/من كل دولة في الجافتا.

Y = إجمالي قيمة الصادرات أو الواردات من المجموعة السلعية المعينة إلى/ من كل دولة في الجافتا

وكلما زادت هذه القيمة عن ٤٠ ، واقتربت من ١٠٠%، يكون هناك تركز جغرافي شديد، والعكس[١٧].

ب. مقياس التركز الجغرافي:

يشير التركز الجغرافي لتصدير سلعة معينة ، إلي التصدير الى عدد قليل من الدول.

$$TJx = \sqrt{\Sigma \, (X_{ij} \, / \, X_j)^2} \; * \; 100$$

حيث أن:

t_{jx} = معامل جيني هيرشمان للتركز الجغرافي

X_{ij} = قيمة الصادرات الزراعية إلي دولة معينة في الجافتا

X_j = إجمالي قيمة الصادرات الزراعية للجافتا

(٩) معدل التبادل الدولي الزراعي الصافي أو السلعي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات الزراعية/الرقم القياسي لأسعار الواردات الزراعية ×١٠٠[٤].

(١٠) كثافة التجارة البينية الزراعية : يبين هذا المؤشر إسهام التجارة البينية الزراعية مع مجموعة دول الجافتا في صافي الصادرات الزراعية المصرية ، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية[١٢]:

$$Ci = \left[\frac{Xj - Mj}{Xt + Mt} \right] - \left[\frac{Xj + Mj}{Xt + Mt} \times \frac{Xt - Mt}{Xt + Mt} \right] ,$$

حيث :

XJ = مجموع الصادرات الزراعية المصرية لدول الجافتا

Xt= مجموع الصادرات الزراعية المصرية لباقي دول العالم

Mj = مجموع الواردات الزراعية المصرية من دول الجافتا

Mt= مجموع الواردات الزراعية المصرية لباقي دول العالم

(١١) الرقم القياسي للميل نحو التجارة: وتتركز أهمية هذا المؤشر في بيان إذا ما كان هناك ميل للتجارة بين الدول العربية وبعضها بسبب تسارع الانفتاح التجاري، وذلك إذا ما كان مؤشر كثافة التجارة منخفضاً[١]

، ويتم حسابه من المعادلة التالية : $\Pr o_{i,Aw} = \left(\frac{x_{i,A}}{GDP_i} \right) T_{i,A}$

حيث:

GDP= الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ، $X_{i,A}$= قيمة الصادرات الزراعية البينية، $T_{i,A}$= كثافة التجارة الزراعية البينية.

هذا وقد اعتمدت الدراسة على البيانات والإحصائيات المتاحة حول موضوع الدراسة، وهي بيانات التجارة الخارجية المتاحة على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة، وبيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية والتي تغطي الفترة(١٩٩٤-٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أن الفترة السابقة قد قسمت لفترتين، الأولى (١٩٩٤-١٩٩٧)؛ وتمثل فترة ما قبل نشأة الإتفاقية ، والثانية (٢٠١٠-٢٠١٣) ؛ وهي السنوات الأخيرة من دخول الاتفاقية حيز التطبيق الفعلي، بعد أن وصلت فيها نسبة التخفيض الجمركي إلى ١٠٠% بدءا من يناير ٢٠٠٥.

الإطار النظري للبحث:

(أ) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- المفهوم: هي اتفاق متعدد الأطراف يرمي إلى الوصول للتحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة (١٠ سنوات)، وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة (١٠%) سنويًا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تُحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة[١٠].

-النشأة: جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كحلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية وذلك لمواجهة التحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية في حقبة العولمة، وفي سبيل ذلك فقد أصدرت القمة العربية في اجتماعها عام ١٩٩٦ قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، وعليه أصدر المجلس قراره رقم ١٣١٧ في دورته العادية رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ والذي تم فيه الإعلان عن قيام منطقة تجارة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١ ، ثم صدر قرار المجلس رقم (١٤١٧/١) في دورتة العادية رقم ٦٨ في ٢٠٠١/٩/١٢، بتخفيض المدة من عشر سنوات إلى ثماني سنوات لتنتهي المرحلة الانتقالية للمنطقة في ٢٠٠٥/١/١ بدلاً من يناير ٢٠٠٧. ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ ابتداء من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، حيث أصبحت جميع السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معفاة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب.

- الروزنامة الزراعية وضوابط العمل بها في الإتفاقية: يُقصد بالروزنامة الزراعية جدول الخفض الجمركي خلال العام بما يتناسب مع مواسم الإنتاج، وعدم تطبيق التخفيض الجمركي والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترات زمنية محددة وذلك لصعوبة تطبيق التحرير الفوري للسلع الزراعية خاصة من قبل الدول العربية التي يُشكل القطاع الزراعي نسبة مهمه في اقتصادها ولذلك مُنحت هذه الدول فرصة للتكيف في إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير المتدرج للسلع العربية وتداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[٥]. وقد تم معاملة السلع الزراعية في الإتفاقية معاملة خاصة، حيث سمح في البداية لكل بلد باستثناء ١٠ سلع زراعية على الأكثر من التخفيض التدريجي على التعريفة الجمركية وذلك خلال ذروة الإنتاج، على أن يتم تقليص عددها خلال الفترة الانتقالية[٣].

أما الضوابط فتتمثل في : (أ) أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية تقليدية ولا تشمل هذه السلع تلك التي يتم انتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بالتقانات الزراعية المحمية المختلفة، (ب) أن تقتصر السلع الزراعية المدرجة في جدول مواسم الإنتاج على السلع الطازجة مع تحديد البند الجمركي للسلعة وفقاً للنظام المنسق عند مستوى ٦ أرقام، (ج) أن تمثل فترات الانتاج للسلع الزراعية المحددة في الروزنامة مواسم ذروة الانتاج وأن لا يتجاوز عدد السلع في الروزنامة للدولة عن ١٠ سلع ولا يتجاوز مجموع فترات ذروة الانتاج لقائمة كل دولة ٣٥ شهراً والحد الاقصى لمجموع فترات ذروة الإنتاج لأي سلعة هو ٧ أشهر في السنة، (د) أن لا تتضمن الروزنامة الزراعية أصناف الخضر الورقية بأنواعها باعتبار أن غالبية هذه الخضر تنتج على فترات (مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام، (ه)لا تدخل ضمن الروزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه انتهى العمل بالروزنامة الزراعية وذلك وفقًا للقرار رقم ١٨٧٨-د.ع ٨٨-٢٠١١/٩/١٥ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية في دورته العادية رقم (٨٩). كما أنه لا يوجد روزنامة زراعية في كل من: الإمارات والبحرين وعمان والعراق وقطر والكويت وليبيا[٩].

(ب) الصادرات الزراعية البينية: قيمة المنتجات الزراعية والغذائية المصدرة إلي دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ذات المنشأ المصري مضافاً إليها مجموع التكاليف التي تتحملها هذه السلع حتي تصل إلي ظهر السفينة (وذلك للأكواد الجمركية ٠١ حتى ٢٤، والأكواد ٥٢، ٥٣).

(ج) الواردات الزراعية البينية: تمثل قيمة السلع الزراعية والغذائية المستوردة من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أساس القيمة "سيف" والتى تتكون من تكلفة السلع ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى المنافذ الجمركية المصرية (وذلك للأكواد الجمركية ٠١ حتى ٢٤، والأكواد ٥٢، ٥٣)

هذا ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذا التعريف الإجرائي للصادرات والواردات الزراعية في هذا البحث أشمل من بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الصادرات والواردات الزراعية (المنتجات النباتية الخام فقط)، ومساويًا تقريبًا لبيان منظمة الأغذية والزراعة، بعد إضافة بيان "صادرات الأسماك ومحضرات الأسماك والقشريات" إلى بيان "مجموع المنتجات الزراعية". كما أن هذا التعريف يعتبر متمشيًا مع مفهوم الإنتاج في القطاع الزراعي المصري، والذي يشمل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي؛ وبإضافة منتجات الصناعات الغذائية يعد هذا التعريف متوافقًا أيضًا مع مفهوم الأعمال الزراعية Agri-Business في أدبيات ومباحث علم الاقتصاد الزراعي.

النتائج والمناقشة

أولاً: تطور التجارة البينية: ويعني بذلك التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويشير الجدول (١) إلى تقديرات الاتجاه الزمني العام للتجارة البينية بين مصر وإجمالي الجافتا بدءا من قيام الاتفاقية (١٩٩٨) وحتى عام (٢٠١٣)، ومنه يتبين أن قيمة الصادرات والواردات الكلية البينية قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٦.٢%، ١٥.٨% من المتوسط والمقدر بحوالي ٨٦.٩، ١٨.١ مليار جنيه على الترتيب. كما يتبين أن قيمة الصادرات والواردات الزراعية البينية قد أخذتا نفس الاتجاه أيضاً، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو ٢١.٣%، ١٧.٤% من المتوسط والمقدر بحوالي ٧.٣، ١.٣٣ مليار جنيه، وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣). هذا وتجدر الإشارة إلى ثبوت المعنوية الإحصائية لكافة التقديرات السابقة عند المستوى الإحتمالي الإحصائي ٠.٠١.

جدول (١): معالم تقديرات الاتجاه الزمني العام للتجارة البينية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

البيان	المتوسط	معامل الانحدار	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد	معدل التغير السنوى(%)
الصادرات البينية الكلية (مليون جنيه)	٨٦٨٩١.٠	(١٤٠٨٤.٦)**	٢٣٧.٣	٠.٩٤	١٦.٢
الواردات البينية الكلية (مليون جنيه)	١٨٠٩٨٨.٨	(٢٨٥٥٦.٣)**	٨٩.٥	٠.٨٦	١٥.٨
الصادرات البينية الزراعية (مليون جنيه)	٧٣٣٤.٤	(١٥٦٢.٧)**	٤٢.٨	٠.٧٥	٢١.٣
الواردات البينية الزراعية (مليون جنيه)	١٣٣١.٢	(٢٣١.٨)**	٤٣.٠	٠.٧٥	١٧.٤

(**) تشير إلى المعنوية عند المستوى الإحتمالي الإحصائي ٠.٠١.
المصدر: حسبت من بيانات الجدول (١) بالملحق.

ثانياً: الآثار المترتبة على إنضمام مصر لاتفاقية الجافتا:

(١) الأثر على الميزان التجاري الزراعي المصري مع دول الجافتا:

يوضح الجدول (٢) قيم العجز أو الفائض في الميزان التجاري الزراعي المصري مع مجموعة الجافتا ، ونسبة مساهمة كل دولة في تحقيق فائض/أو عجز وذلك فيما بين الفترتين موضع البحث(١٩٩٤-١٩٩٧)، (٢٠١٠-٢٠١٣).

(أ) على المستوى الإجمالي: حققت مصر استفادة من تجارتها الزراعية مع دول الـGAFTA في مجموعها، وذلك بتحقيق فائض تجاري زراعي بلغ حوالي ١٥٦٤٢ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) مقارنة بفترة ما قبل سريان الاتفاقية (١٩٩٤-١٩٩٧)، والتي بلغ فيها فائض الميزان التجاري الزراعي حوالي ٣٦٤.٦ مليون جنيه. وتأتي هذه الزيادة كنتيجة لزيادة نسبة التخفيضات الجمركية في إطار اتفاقية الـ GAFTA، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي لها الاتفاقية على نمو الاقتصاد الزراعي، وزيادة الفائض في الميزان التجاري الزراعي المصري.

(ب) على المستوى القطري: حققت مصر فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي مع كافة دول منطقة الجافتا، خلال فترتي البحث، وارتفع هذا الفائض في الفترة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٣) مقارنة بالفترة الأولى(١٩٩٤-١٩٩٧)، بل وتحول العجز في الميزان التجاري مع السودان في الفترة الأولى والبالغ حوالي (١٧.٨) مليون جنيه إلى فائض بلغ حوالي ٨٦٣.٨ مليون جنيه في الفترة الثانية. أما عن بقية الدول فقد حققت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) نسبة مساهمة أكبر في الميزان التجاري المصري عن نظيرتها التي قد تحققت خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) باستثناء كل من دولة سوريا ، الأردن، السعودية، فلسطين، الكويت وأخيرا الإمارات، الأمر الذي يتضح منه-إجمالا- أن الانضمام إلى الاتفاقية كان له أثرا إيجابيا على فائض الميزان التجاري المصري. كما تعتبر كل من دول السعودية وليبيا والعراق والأردن والإمارات والكويت والسودان المساهم الأكبر في التجارة البينية حيث ساهمت بنحو ٢٤.٩١%، ١٥.٣٢%، ١٠.٧%، ٦.٩٢%، ٦.٠٤%، ٥.٧٣%، ٥.٥٢% من الفائض في الميزان التجاري الزراعي الإجمالي المصري مع دول الجافتا والمقدر بحوالي ١٥.٦٤ مياد جنيه في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣).

(٢) الأثر على أهم الشركاء من دول الجافتا في التجارة الزراعية المصرية:

يتبين من دراسة الجدول رقم (٢) أن أهم الدول المستقبلة للصادرات الزراعية المصرية كانت السعودية، سوريا، لبنان، الكويت، الأردن، ليبيا، وأخيرا دولة الإمارات على الترتيب، حيث بلغ متوسط قيم الصادرات الزراعية إلى هذه الدول مجتمعة خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) ما يعادل ٨٦.٤٧% من مجموع متوسط قيم الصادرات الزراعية المصرية خلال تلك الفترة. وبذلك تمثل العشر دول المتبقية نسبة ١٣.٥٣%(*). وبالنسبة لفترة سريان الاتفاقية فقد توزعت الصادرات المصرية خلال تلك الفترة على مجموعة الدول المنضمة للاتفاقية بنسب أقل من نظيرتها في الفترة السابقة، مع ملاحظة أن دولة السودان قد تحول الميزان التجاري المصري معها إلى فائض يزيد عن مقدار ما كان يحققه من عجز خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)، كما سبق الإشارة إلى ذلك. كما يلاحظ أيضا أن ترتيب الدول المستوردة للسلع الزراعية المصرية قد اختلف عن نظيره قبل تطبيق الإتفاقية ، وأن نحو ٨٦.٤٧% (*) من مجموع متوسط قيم ما تصدره مصر للجافتا خلال فترة ما قبل الاتفاقية والذي كان مقصورا على سبع دول فقط، قد توزع تقريبا على ١٠ دول بعد تطبيق الاتفاقية.

وأما بالنسبة للواردات في فترة ما قبل سريان اتفاقية الجافتا، كانت سوريا والسودان ولبنان السعودية أهم الشركاء حيث بلغت نسبة مشاركتهم نحو ٨٢.٩٦% (*) من إجمالي الواردات الزراعية المصرية من الجافتا، في حين تمثل الثلاثة عشر دولة المتبقية نسبة ١٧.٠٤%. وقد ازداد عدد الشركاء التجاريين في فترة سريان الاتفاقية إلى خمس دول وهى: سوريا والإمارات ولبنان والسعودية والسودان، حيث شاركت بنحو ٨١.٩٨% (*) من إجمالي قيمة الواردات الزراعية المصرية من الجافتا، في حين شاركت الإثنى عشر دولة المتبقية بنسبة ١٨.٠٢% تقريبا.

(٣) الأثر على إجمالي التجارة البينية الزراعية المصرية: يتبين من الجدول (٣) الأثر الإيجابي لانضمام مصر إلى إتفاقية الجافتا، سواء على مستوى الاستيراد أو التصدير؛ حيث ارتفعت قيمة الصارات البينية الكلية من حوالي ٣.٧٣ مليار جنيه في الفترة الأولى، إلى ٥٧.١٧ مليار جنيه في الفترة الثانية، بزيادة تقدر بحوالي ١٤٣٤%، وتعتبر الصادرات البينية الزراعية مسئولة بدرجة أكبر عن هذه الزيادة؛ وذلك لارتفاعها بما يقدر بحوالي ٣٥٤٩% من نظيرتها الصادرات البينية غير الزراعية ١٠٩٦%.

أما بالنسبة للواردات البينية الكلية فقد ارتفعت هي الأخرى من حوالي ١.٦٨ مليار جنيه في الفترة الأولى، إلى ٤٩.٨٣ مليار جنيه في الفترة الثانية، وبزيادة تقدر بنحو ٢٨٦٠% مقارنة بالفترة الأولى، وتعتبر الواردات البينية غير الزراعية هي المسئولة بدرجة أكبر عن هذه الزيادة، نظراً لازديادها بما يقدر بنحو ٢٩٤٦%، مقارنة بنظيره من الواردات البينية الزراعية والمقدر بنحو ١٩٧٦%. وتعتبر هذه النتيجة منطقية؛ نظراً لإحتياج أغلب دول الجافتا إلى المنتجات الزراعية، في حين أن أغلب قيمة واردات مصر من هذه الدول متمثلة في الواردات النفطية وغيرها من المنتجات غير الزراعية.

جدول(٢): متوسط قيم كل من الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري الزراعي بين مصر ودول الـــGAFTA في الفترتين (١٩٩٤-١٩٩٧)،(٢٠١٠-٢٠١٣)
مليون جنيه

الفترة	الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) قبل نشأة الاتفاقية			الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) وتمثل السنوات الأخيرة من الاتفاقية			مساهمة الدول في الفائض أوالعجز في الميزان التجاري الزراعي المصري(%)	
الدولة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري	١٩٩٤-١٩٩٧	٢٠١٠-٢٠١٣
سوريا	٨٤.٥	٤٥.٢	٣٩.٣	١٤٧٣.٣	٩٢٠.٦	٥٥٢.٧	١٠.٧٨	٣.٥٣
الأردن	٣٥.٤	٢.٥	٣٢.٩	١٢١٠.٣	١٢٧.٦	١٠٨٢.٧	٩.٠٢	٦.٩٢
الجزائر	٣.٢	٠.٠٣	٣.١٧	٤٤٦.٦	٠.٨٠	٤٤٥.٨	٠.٨٧	٢.٨٥
العراق	٧.٥	٠.٠٣	٧.٤٧	١٦٩٩.١	٢٤.٧	١٦٧٤.٤	٢.٠٥	١٠.٧
السعودية	١٥٥.٨	١٢.٠	١٤٣.٨	٤٢٥٤.٩	٣٥٨.٨	٣٨٩٦.١	٣٩.٤٤	٢٤.٩١
السودان	٢١.٢	٣٩.٠	*(١٧.٨)	١٠٧٦.٠	٢١٢.٢	٨٦٣.٨	**(٤.٨٨)	٥.٥٢
اليمن	٣.٢	٠.٨	٢.٤	٦٣٢.٥	١٥٥.٢	٤٧٧.٣	٠.٦٦	٣.٠٥
تونس	٣.٧	١.٧	٢.٠	٢٦٩.٨	٨٢.١	١٨٧.٨	٠.٥٥	١.٢
فلسطين	٨.٠	٠.٨	٧.٢	٢٩٢.٦	٠.٢	٢٩٢.٤	١.٩٧	١.٨٧
لبنان	٦٢.٣	٢٧.٠	٣٥.٣	١١٢٥.٦	٣٨٩.١	٧٣٦.٥	٩.٦٨	٤.٧١
ليبيا	٣٤.٨	٢.٦	٣٢.٢	٢٤١٧.٥	٢١.٢	٢٣٩٦.٢	٨.٨٣	١٥.٣٢
المغرب	١٢.٤	١١.٩	٠.٥	٥٦٣.٠	٧٨.٥	٤٨٤.٥	٠.١٤	٣.١
الكويت	٣٧.١	٠.٥	٣٦.٦	٩٠٠.٣	٣.٨	٨٩٦.٥	١٠.٠٤	٥.٧٣
البحرين	٢.٨	٠.٢	٢.٦	١٧١.٥	١٠.٣	١٦١.٣	٠.٧١	١.٠٣
الإمارات	٣٣.٨	٢.٧	٣١.١	١٥٩٠.٨	٦٤٦.٦	٩٤٤.٢	٨.٥٣	٦.٠٤
قطر	٦.٦	٠.٧٦	٥.٨٤	٢٥٧.٩	٠.٤	٢٥٧.٥	١.٦٠	١.٦٥
عمان	٠.٨١	٠.٧٨	٠.٠٣	٣٤٣.٣	٥٠.٩	٢٩٢.٤	٠.٠١	١.٨٧
الإجمالي	٥١٣.١	١٤٨.٥	٣٦٤.٦٣	١٨٧٢٥	٣٠٨٣	١٥٦٤٢	١٠٠	١٠٠

(*) الأرقام بين الأقواس تعني عجزا في الميزان التجاري (**) الأرقام بين الأقواس تعني % سالبة.
المصدر: حسبت من بيانات الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، www.capmas.gov.eg

جدول (٣): تطور التجارة البينية الكلية والزراعية المصرية مع إجمالي الجافتا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).

البيان الفترة	(١٩٩٤-١٩٩٧)	(٢٠١٠-٢٠١٣)	التغير بين الفترتين (%)
أولاً: الصادرات البينية الكلية (مليون جنيه)	٣٧٢٦.٥	٥٧١٦٧.٠	١٤٣٤
– الصادرات البينية الزراعية (مليون جنيه)	٥١٣.١	١٨٧٢٥.٠	٣٥٤٩
– الصادرات البينية غير الزراعية (مليون جنيه)	٣٢١٣.٤	٣٨٤٤٢	١٠٩٦
ثانياً: الواردات البينية الكلية (مليون جنيه)	١٦٨٣.٥	٤٩٨٣٣.٥	٢٨٦٠
– الواردات البينية الزراعية (مليون جنيه)	١٤٨.٥	٣٠٨٣.٠	١٩٧٦
– الواردات البينية غير الزراعية (مليون جنيه)	١٥٣٥.٠	٤٦٧٥٠.٥	٢٩٤٦

المصدر: حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق.

(٤) الأثر على إسهام التجارة البينية في إجمالي التجارة الكلية المصرية:

(أ) على المستوى الإجمالي: يلاحظ من جدول (٤) ارتفاع نسبة مساهمة حجم التجارة البينية في إجمالي التجارة المصرية مع مجموعة دول الجافتا؛ حيث ازدادت من نحو ١٠.٣% إلى نحو ١٨.٨% لفترتي البحث على الترتيب. في حين لم تشهد قيمة الصادرات البينية تطورا ملحوظًا، حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الكلية المصرية نحو ٣٠.٦%، ٣١.٨% لفترتي الدراسة على التوالي. وعلى العكس فقد ارتفعت نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي قيمة الواردات الكلية المصرية من نحو ٤.١% إلى نحو ١٢.٧% لفترتي الدراسة. أما بالنسبة لمساهمة التجارة البينية الزراعية في إجمالي التجارة الكلية المصرية فقد ارتفعت بنسب طفيفة لا تتماشى مع أهداف الإنضمام للجافتا، ويرجع ذلك إلى الواردات البينية بدرجة أكبر، والتي ارتفعت من حوالي ٠.٤%، إلى ٠.٧% فقط خلال فترتي الدراسة.

جدول(٤): تطور نسب مساهمة التجارة البينية في التجارة المصرية مع الجافتا للفترتين(١٩٩٤-١٩٩٧)،(٢٠١٠-٢٠١٣)

البيان السنة	(١٩٩٤-١٩٩٧) %	(٢٠١٠-٢٠١٣) %
التجارة البينية /التجارة الكلية (%)		
– حجم التجارة الكلية البينية / إجمالي حجم التجارة الكلية	١٠.٣	١٨.٨
– قيمة الصادرات البينية / إجمالي قيمة الصادرات الكلية	٣٠.٦	٣١.٨
– قيمة الواردات البينية / إجمالي قيمة الواردات الكلية	٤.١	١٢.٧
التجارة البينية الزراعية/التجارة الكلية (%)		
– حجم التجارة البينية الزراعية / حجم التجارة الكلية	١.٣	٣.٧
– الصادرات البينية الزراعية / الصادرات الكلية	٤.٢	١٠.٠
– الواردات البينية الزراعية / الواردات الكلية	٠.٤	٠.٧
التجارة البينية الزراعية/التجارة الزراعية (%)		
– حجم التجارة البينية الزراعية / حجم التجارة الزراعية	٥.٦	١٩.٣
– الصادرات البينية الزراعية / الصادرات الكلية الزراعية	٢٩.٠	٥٣.٨
– الواردات البينية الزراعية / الواردات الكلية الزراعية	١.٥	٣.٩

المصدر: حسبت من بيانات الجدول (١) بالملحق.

بينما يلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات البينية الزراعية في إجمالي الصادرات الكلية المصرية كانت ضعيفة أيضاً، إلاّ أنها أفضل حالاً من نسبة الواردات البينية الزراعية لإجمالي الواردات الكلية المصرية؛ حيث ازدادت من نحو ٤.٢% إلى نحو ٩.٩% لفترتي الدراسة. ويعتبر الوضع جيداً في حالة نسبة مساهمة التجارة البينية الزراعية في إجمالي التجارة الزراعية المصرية، إلاّ أنه أفضل حالاً في الصادرات الزراعية عنه في الواردات الزراعية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات والواردات البينية الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات والواردات الزراعية المصرية من نحو ٢٩.٠%، ١.٥% في الفترة الأولى، إلى نحو ٥٣.٢%، ٣.٧% في الفترة الثانية على الترتيب.

(ب) على المستوى القطري: باستعراض البيانات المدونة بالجدول (٥) يتبين ما يلي:

على الرغم من ارتفاع نصيب التجارة الزراعية المصرية في إجمالي التجارة الزراعية للجافتا، خلال فترة سريان الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل الاتفاقية، إلاّ أن هذه النسبة ما زالت متواضعة للغاية، حيث لا تمثل الصادرات والواردات الزراعية المصرية سوى نحو ٤.٢%، ٢.٢% من إجمالي الواردات والصادرات الزراعية للجافتا على الترتيب.

- في كل الأحوال ارتفعت نسبة نصيب التجارة الزراعية المصرية في إجمالي التجارة الزراعية لكل دولة في الجافتا خلال فترة سريان الاتفاقية مقارنة بفترة ما قبل نشأة الاتفاقية. وقد بلغت أقصى وأدني نسبة لمساهمة الصادرات الزراعية المصرية في إجمالي واردات كل دولة في الجافتا نحو ٤.٢%، ٠.٠٤% في كل من عمان وسوريا على الترتيب في الفترة الأولي، بينما بلغت هذه النسب نحو ٣٨.٩%، ١.٧% في كل من العراق و(تونس والمغرب) على الترتيب في الفترة الثانية.
- أما بالنسبة لنصيب الواردات الزراعية المصرية في إجمالي صادرات دول الجافتا الزراعية ، فقد بلغت أقصى وأدني نسبة نحو ٧.٤%، ٠.٠٠٤% في كل من سوريا والجزائر على الترتيب في الفترة الأولي، بينما بلغت هذه النسب نحو ٤٥.٣%، ٠.٠٥% في كل من ليبيا وقطر على الترتيب في الفترة الثانية.

جدول (٥): تطور نصيب التجارة الزراعية المصرية في إجمالي التجارة الزراعية لدول الجافتا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).

م	البيان	الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي واردات دول الجافتا الزراعية (%)		الواردات الزراعية المصرية من إجمالي صادرات دول الجافتا الزراعية (%)		م	البيان	الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي واردات دول الجافتا الزراعية (%)		الواردات الزراعية المصرية من إجمالي صادرات دول الجافتا الزراعية (%)	
	الدولة	١٩٩٤-١٩٩٧	٢٠١٠-٢٠١٣	١٩٩٤-١٩٩٧	٢٠١٠-٢٠١٣		الدولة	١٩٩٤-١٩٩٧	٢٠١٠-٢٠١٣	١٩٩٤-١٩٩٧	٢٠١٠-٢٠١٣
١	سوريا	٤.٢	٧.٨	٢.٣	٨.٤	١٠	لبنان	١.٩	٥.٤	٧.٤	١٠.٢
٢	الأردن	١.١	٥.٦	٠.١	١.٣	١١	ليبيا	٠.٨	١٨.٥	١.٠	٤٥.٣
٣	الجزائر	٠.٠٤	٠.٨	٠.٠٠٤	٠.٠٣١	١٢	المغرب	٠.٢	١.٧	٠.٣	٠.٣
٤	العراق	٠.٥	١٩.٨	٠.١٣	٢٦.٧	١٣	الكويت	٠.٩	٧.٧	٠.١	٠.٣٤
٥	السعودية	١.٠	٣.١	٠.٥	١.٧	١٤	البحرين	٠.٢	٤.٧	٠.٠٤	٠.٤
٦	السودان	١.٤	٣٨.٩	٢.٥	١.٧	١٥	الإمارات	٠.٥	٢.٦	٠.١	٣.٣
٧	اليمن	٠.١	٣.٥	٠.٣	٦.٠	١٦	قطر	٠.٦	٢.٠	٠.٢	٠.٠٥
٨	تونس	٠.١	١.٧	٠.١	٠.٦	١٧	عمان	٠.٠٤	٥.٨	٠.١	١.٧
٩	فلسطين	٠.٠	٩.٥	٠.٠	٠.٠٣٥		الإجمالي	٠.٧	٤.٢	٠.٨	٢.٢

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: ١. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.
٢. www.capmas.gov.eg

(٥) الأثر على الهيكل السلعي للتجارة الزراعية المصرية مع الجافتا:

يقسم الهيكل السلعي للتجارة البينية الزراعية بين مصر والجافتا إلى ٢٦ مجموعة من المنتجات الزراعية الخام والمصنعة مصنفة وفقا للبند الجمركي، والموضح بالجدول(٦) الذي يبين الهيكل السلعي للصادرات والواردات الزراعية والغذائية البينية فيما بين فترتي ما قبل وبعد سريان اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى، ومنه يتبين ما يلي:

جدول(٦): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الزراعية المصرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترتين (١٩٩٤-١٩٩٧)،(٢٠١٠-٢٠١٣).

HSC	البيان	قيمة الصادرات (مليون جنيه)		قيمة الواردات(مليون جنيه)	
	المجموعة السلعية	١٩٩٤-١٩٩٧	٢٠١٠-٢٠١٣	١٩٩٤-١٩٩٧	٢٠١٠-٢٠١٣
٠١	حيوانات حية	١٨.١	٢٧.٩	٢.٤	١.٨
٠٢	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	١٥.٠	٢٣.١	١.٩	٨.١
٠٣	أسماك وقشريات ورخويات	٣.١	٧١.١	٩.٦	٢٤٤.٤
٠٤	ألبان ومنتجاتها ، وبيض طيور ، وعسل طبيعي	١٣.٢	٢٧١١.٩	٠.١	٣٧.٤
٠٥	منتجات أخرى حيوانية الأصل غير مذكورة في مكان آخر	٠.٠٤	٠.٠٠١	٠.٤	٠.٠٠
٠٦	أشجار ونباتات أخرى حية، بصيلات وجذور وما شابهها	٢.٢	١٠٨.٢	٠.٠٢	٠.٥
٠٧	خضر، ونباتات وجذور ودرنات صالحة للأكل طازجة أو مبردة	١٣٠.٨	٣٤٨٧.٤	٩.٣	٥٧.٧
٠٨	فواكه وثمار صالحة للأكل	٣٨.٩	٣٣٣٥.٥	٢١.٩	٩٣١.٩
٠٩	بن ، وشاي ، بهارات ، ونباتات طبية	٩.٢	٣١٠.٧	٣.٢	١٩١.١
١٠	حبوب	١٦٢.٦	٩٦٩.٠	١.٨	٣.٠
١١	منتجات مطاحن، شعير، نشا وحبوب وجذور ودرنات	٣.٤	٢١٩.١	١.٤	٤.٦
١٢	حبوب وثمار زيتية ، وبذور وثمار متنوعة	١٥.٢	٧٢٠.٠	٣٦.٧	١٧٨.٣
١٣	صموغ وراتنجات وغيرها	١٧.١	٥٥٣.٢	٠.٤	٢.٩
١٤	منتجات نباتية من أصل نباتي	١.٣	٨.٧	٠.٠٠٣	٠.٢
١٥	شحوم ودهون ، وزيوت حيوانية ونباتية	١٧.٥	١١٨٨.٨	٢.٦	٧٥.٣
١٦	محضرات من لحوم وأسماك	١.٠	١٦.٠	٠.٣	٦٨.١
١٧	سكر ومصنوعات سكرية	١١.٨	١٤٨٥.٥	١١.١	٦٤.٣
١٨	كاكاو ومحضراته	٢.٠	٣٧١.٦	٠.٠١٤	١٢٥.٠
١٩	محضرات من ألبان وحبوب أو دقيق أو نشا وفطائر	١٠.٤	٤٣٠.٨	١.٥	١٨٦.٦
٢٠	محضرات خضر ونباتات وثمار وفواكه صالحة للأكل	١٠.٢	١٠٨٥.١	١١.٨	٣٨٢.٣
٢١	محضرات غذائية متنوعة	٩.٧	٧٢٨.٢	٣.٥	٩٦.٣
٢٢	مشروبات وسوائل كحولية وخل	٦.٨	٦٢.٧	٣.٦	١١٩.٦
٢٣	بقايا ونفايات صناعة الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات	١٢.٣	٨٩.٩	١.٩	١٠٨.٤
٢٤	تبغ وأبدال تبغ مصنعة	٠.٤	٦٩٣.١	١٤.٨	٩٨.٦
٥٢	قطن	٠.٤	٢٤.٢	٠.٠	٠.٠
٥٣	ألياف نسجية نباتية أخرى	٠.٥	٣.٣	٨.٤	٩٦.٦
	الإجمالي وفقا للبند الجمركي	٥١٣.١٤	١٨٧٢٥.٠	١٤٨.٦٤	٣٠٨٣.٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للمعلومات على الموقع الإلكتروني www.capmas.gov

أ) هيكل الصادرات الزراعية: على الرغم من تنوع السلع الزراعية والغذائية المتبادلة بين مصر والجافتا، إلاّ أنه يلاحظ أن هناك شبه تركز في مجموعات سلعية بعينها تمثل النسبة الأكبر في إجمالي الصادرات الزراعية البينية. ففي فترة ما قبل سريان الاتفاقية، لوحظ أن ٣ مجموعات

رئيسية بلغت قيمة صادراتها حوالي ٣٣٢.٣ مليون جنيه سنوياً، تعادل بها نحو ٦٤.٧٦% من إجمالي الصادرات الزراعية والغذائية المصرية البينية، وهي: الحبوب ٣١.٦٩%، والخضر ٢٥.٤٩%، والفاكهة ٧.٥٩%. بينما بعد سريان الاتفاقية تغير الهيكل السلعي، وأصبح ٦ مجموعات سلعية رئيسية تبلغ قيمتها ١٣.٢٩ مليار جنيه سنوياً، تمثل نحو ٧١% من إجمالي الصادرات الزراعية والغذائية المصرية البينية، وهي: الخضر(١٨.٦٢%)، والفاكهة(١٧.٨١%)، والألبان ومنتجاتها والبيض والطيور والعسل الطبيعي (١٤.٤٨%)، والسكر والمصنوعات السكرية (٧.٩٣%)، الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية(٦.٣٥%)، الخضر، والفاكهة المصنعة(٥.٧٩%).

ب) هيكل الواردات الزراعية: تتنوع أيضاً السلع الزراعية والغذائية المتاجر فيها بين مصر والجافتا، إلاّ أنه يلاحظ أن هناك مجموعات سلعية بعينها تمثل نسبة أكبر في إجمالي الواردات الزراعية البينية عن غيرها من المجموعات؛ ففي فترة ما قبل سريان الاتفاقية، لوحظ أن ستة مجموعات رئيسية بلغت قيمة وارداتها السنوية حوالي ١٠٥.٩ مليون جنيه سنوياً، تعادل بها نحو ٧١.٢٥% من إجمالي الواردات الزراعية والغذائية المصرية البينية، وهي: حبوب وثمار زيتية وبذور وثمار متنوعة (٢٤.٦٩%)، والفواكه(١٤.٧٣%)، والتبغ(٩.٩٦%)، محضرات خضر ونباتات وثمار وفواكه صالحة للأكل(٧.٩٤%)، سكر ومصنوعات سكرية (٧.٤٧%)، أسماك وقشريات ورخويات (٦.٤٦%). أما بعد سريان الاتفاقية فقد تغير الهيكل السلعي، وأصبحت سبع مجموعات سلعية رئيسية تبلغ قيمتها ٢.٢٤ مليار جنيه، تمثل نحو ٧٢.٦٤% من إجمالي الواردات الزراعية والغذائية البينية، وهي: فواكه وثمار صالحة للأكل (٣٠.٢٣%)، محضرات خضر ونباتات وثمار وفواكه صالحة للأكل (١٢.٤%)، أسماك وقشريات ورخويات (٧.٩٣%)، بن وشاي وبهارات ونباتات طبية (٦.٢%)، محضرات من ألبان وحبوب أو دقيق أو نشا وفطائر (٦.٠٥%)، حبوب وثمار زيتية وبذور وثمار متنوعة (٥.٧٨%)، كاكاو ومحضراته (٤.٠٥%).

(ثالثا) الأثر على مؤشرات التجارة الزراعية المصرية مع دول الجافتا:

تتناول الدراسة فيما يلي أثر انضمام مصر إلى اتفاقية الجافتا على أوضاع بعض مؤشرات التجارة الزراعية البينية موضع البحث فيما بين فترتي ما قبل وبعد سريان اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبري.

١. معدل النمو في الصادرات والواردات الزراعية البينية (%): يتبين من دراسة الجدول رقم (٧) أن قيم معدلات النمو السنوي في الصادرات والواردات الزراعية البينية لمصر بعد انضمامها لاتفاقية الجافتا قد قدرتا بنحو (٠.٠٨)%، ١٥.٧% لكل من الصادرات والواردات الزراعية البينية في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) ، مقارنة بنظيريهما في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) والمقدرين بنحو ٩.٧%، ٢٧.٠% لكل من الصادرات والواردات الزراعية البينية على الترتيب؛ ومن ثم فإن معدل النمو في كل من الصادرات والواردات قد تحسن بالإنضمام إلى دول الجافتا.

٢. % لمعدل التغطية: بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية البينية فيما بين فترتي البحث نحو ٣٥٤.١%، ٦٢٣%، وهو ما يمكن القول معه بأن انضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة قد ترتب عليه زيادة ملحوظةً في معدل التغطية للتجارة الزراعية البينية. وهذا يعني قدرة الصادرات الزراعية بعد الانضمام لاتفاقية الجافتا على تغطية الاحتياجات المصرية من وارداتها الزراعية والغذائية من الجافتا، مما يخفف من العبء على الميزان التجاري الزراعي البيني، وهذا يُعد مؤشراً جيداً لكفاءة أداء الصادرات الزراعية البينية. ويؤكد هذه النتيجة معدلات النمو المقدرة لقيمة لصادرات والواردات الزراعية البينية سابقا.

٣. % لدرجة المشاركة الاقتصادية: بلغت درجة المشاركة الاقتصادية فيما بين فترتي البحث نحو ٥٥.٧%، ٧١.٩%، وهو ما يعني ارتفاع درجة مشاركة التجارة البينية الزراعية في إجمالي التجارة الزراعية المصرية بعد سريان الاتفاقية بالمقارنة بما قبلها.

٤. % لمعدل التبعية الاقتصادية: بلغ مؤشر التبعية الاقتصادية نحو ٠.٣%، ١.٢% فيما بين فترتي البحث، وتعني هذه القيم المنخفضة أنه حتى بعد انضمام مصر إلى اتفاقية الجافتا، ما زال الاقتصاد الزراعي المصري يتبع الخارج بدرجة كبيرة، ويؤكد هذه النتيجة ما تم التوصل إليه البحث سابقاً، من أن نسبة الواردات الزراعية المصرية من إجمالي صادرات دول الجافتا الزراعية لم تتعد ٢.٢% في فترة سريان الاتفاقية.

٥. % لدرجة الإنفتاح (الإنكشاف) الاقتصادي: بلغ مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي نحو ١.٣%، ٨.٣% فيما بين فترتي البحث، ويُعد هذا المؤشر منخفضاً ، وهذا يعني عدم تعرض الاقتصاد الزراعي المصري للمؤثرات الخارجية على دول الجافتا، كما يعني أيضاً ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية البينية بمعدلات نمو تفوق بكثير معدلات النمو في الواردات الزراعية البينية في فترة البحث الثانية مقارنة بالفترة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر غير كافي لبيان الصورة كاملة، لذلك سيتم تقدير مؤشرات مقاييس التركز الجغرافي والتركز السلعى لاحقاً.

جدول (٧): أثر إنضمام مصر إلى منطقة الـ GAFTA على بعض مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية خلال فترتي الدراسة (١٩٩٤-١٩٩٧) ، (٢٠١٠-٢٠١٣).

المؤشر الفترة	(١٩٩٤-١٩٩٧)	(٢٠١٠-٢٠١٣)
١. % لمعدل التغير السنوي في الصادرات الزراعية البينية	(٠.٨)	٩.٧
% لمعدل التغير السنوي في الواردات الزراعية البينية	١٥.٧	٢٧.٠
٢. % لمعدل التغطية	٣٥٤.١	٦٢٣.٠
٣. % لدرجة المشاركة الاقتصادية	٥٥.١	٧١.٩
٤. % لمعدل التبعية الاقتصادية	٠.٣	١.٢
٥. درجة الانكشاف الاقتصادي	١.٣	٨.٣
أ. الميل المتوسط للتصدير	١.٠	٧.٢
ب. الميل المتوسط للاستيراد	٠.٣	١.٢
ج. الميل الحدي للتصدير	٩٠.٠	١٠٧.٤
د. الميل الحدي للاستيراد	٩٩.٦	١١٧.٨
٦. معدل النفاذ للأسواق	٩٠.٤	٩١.١
٧. درجة الاستقرار في الصادرات الزراعية البينية	١٢٠.٤	١٥.٠
- درجة الاستقرار في الواردات الزراعية البينية	١٩١.٨	١٣.٠
٨. مقاييس التركز		
- التركز الجغرافي للصادرات الزراعية البينية	٣٩.٥	٣٢.٧
- التركز الجغرافي للواردات الزراعية البينية	٤٥.٧	٤١.٦
- التركز السلعي للصادرات الزراعية البينية	٤٢.٤	٣٣.٢
- التركز السلعي للواردات الزراعية البينية	٣٤.٤	٣٦.٥
٩. معدل التبادل الدولي الزراعي الصافي(%)	٦٣.٩	١٥٩.١
١٠. كثافة التجارة الزراعية البينية (%)	٠.١٥٨	٠.٤٢٢
١١. الرقم القياسي للميل نحو التجارة (%)		
الرقم القياسي للميل نحو الصادرات الزراعية	٠.٠٠٢	٠.٠٣١
الرقم القياسي للميل نحو الواردات الزراعية	٠.٠٠٠٤	٠.٠٠٥
الرقم القياسي للميل نحو إجمالي التجارة الزراعية	٠.٠١٣	٠.٠٨٦

( ) الأرقام بين قوسين تعني نسبة سالبة

المصدر: ١. الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٢. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

(أ) الميل المتوسط للتصدير: بلغ مؤشر الميل المتوسط للتصدير نحو ٠.٠١، ٠.٠٧٢ فيما بين فترتي البحث، وتعني هذه النتيجة ارتفاع نسبة الصادرات الزراعية البينية في الناتج المحلي الزراعي المصري بعد انضمام مصر لاتفاقية الجافتا، إلى نحو ٧.١%، مقارنة بـ ١% في فترة ما قبل سريان الاتفاقية.

(ب) الميل المتوسط للاستيراد: بلغ مؤشر الميل المتوسط للتصدير نحو ٠.٠٠٣، ٠.٠١٢ فيما بين فترتي البحث، وتعني هذه النتيجة ارتفاع نسبة الواردات الزراعية البينية في الناتج المحلي الزراعي المصري بعد انضمام مصر لاتفاقية الجافتا، إلى نحو ١.٢%، مقارنة ب ٠.٣% في فترة ما قبل سريان الاتفاقية.

(ج) الميل الحدي للتصدير: ارتفع الميل الحدى لتصدير السلع الزراعية والغذائية المصرية لدول الجافتا من نحو ٩٠.٠% فى الفترة الأولى إلى نحو ١٠٧.٤% فى الفترة الثانية وبنسبة زيادة تقدر بنحو ١٩.٣% عن الفترة الأولى، وهذا يعني ارتفاع نسبة الزيادة في الناتج المحلي الزراعي الناشئة عن الزيادة في الصادرات الزراعية والغذائية البينية وأيضاً زيادة الطلب الكلى ومعدلات النمو الاقتصادى الزراعي والتى أثرت على القدرة التصديرية للمحاصيل الزراعية والغذائية المصرية بعد انضمامها لاتفاقية الجافتا.

(د) الميل الحدي للاستيراد : ارتفع الميل الحدى لتصدير السلع الزراعية والغذائية المصرية لدول الجافتا من نحو ٩٠% فى الفترة الأولى إلى نحو ١٠٧.٤% فى الفترة الثانية وبنسبة زيادة تقدر بنحو ١٩.٣% عن الفترة الأولى.

٦. معدل النفاذ للأسواق : يعتبر النفاذ للأسواق العالمية ودخول هذه الأسواق بالسلع والمنتجات المصرية عموماً، والسلع والمنتجات الزراعية على وجه الخصوص، هو الهدف الرئيسي لأنشطة التجارة الخارجية المصرية، ويتبين من الجدول (٥) أن معدل النفاذ للصادرات الزراعية البينية بلغ نحو ٩٠.٤% كمتوسط لفترة البحث الأولى، ثم ارتفع متوسط هذا المعدل في الفترة الثانية ليصبح نحو ٩١.١% ، ويعني ذلك أن انضمام مصر لاتفاقية الجافتا لم يترتب عليه تحسين الظروف المواتية لزيادة الصادرات المصرية من منتجاتها الزراعية والغذائية لدول الجافتا بدرجة كبيرة، ويؤكد ذلك ما توصل إليه البحث سابقاً من أن نسبة التجارة البينية في إجمالي التجارة الزراعية المصرية تمثل نسبة ضئيلة-(٢.٢%)- من إجمالي واردات الجافتا الزراعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣). وربما يفسر انخفاض هذه النسبة بتماثل القاعدة الإنتاجية الزراعية المصرية مع أغلب الدول العربية الأخرى الأعضاء في الجافتا، واختلاف تكاليف الإنتاج فيما بينها، وتوافق فترات عرض السلع الزراعية، وهو ما يؤدي في النهاية لتعرض المنتجات الزراعية والغذائية المصرية لمنافسة شديدة لنفاذها لأسواق منطقة الجافتا.

٧. درجة الاستقرار: وهو يعكس مدى الثبات والاستقرار في التعاملات التجارية. وكلما زادت قيمت هذا المؤشر كلما دلّ على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، أما إذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، فإن ذلك يعنى ثبات أو استقرار التجارة الخارجية.

(أ) درجة الاستقرار في الصادرات والواردات الزراعية البينية: قُدر معامل عدم الاستقرار في الصادرات الزراعية البينية بنحو ١٢٠.٤% خلال الفترة الأولى للبحث (١٩٩٤-١٩٩٧)، وهو ما يعكس درجة أكبر من التقلبات في هذه الصادرات، بينما في فترة البحث الثانية ، قُدر هذا المعامل بحوالي ١٥% كمتوسط للفترة الثانية من البحث (٢٠١٠-٢٠١٣)، وهذا يعني استقرار الصادرات الزراعية المصرية الموجهة لدول الجافتا بعد سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أما بالنسبة للواردات الزراعية البينية، فتشير نتائج معامل عدم الاستقرار والمبينة بجدول (٧) أن هذه الوارردات الزراعية البينية كانت أكثر استقرارا بعد انضمام مصر إلى اتفاقية الجافتا ، حيث بلغ هذا المعدل نحو ١٩١.٨% في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) ، بينما بلغ نظيره في الفترة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٣) نحو ١٣%.

وتشير النتائج السابقة إلى الأثر الإيجابي لانضمام مصر لاتفاقية الجافتا، كما يلاحظ أيضاً أن التقلبات الاقتصادية في الواردات الزراعية المصرية البينية كانت أقل من نظيرتها في قيمة الصادرات الزراعية المصرية البينية، الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى طبيعة هياكل الصادرات والواردات الزراعية المصرية، وطبيعة الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير، والذى يتعرض لعوامل مؤثرة في استقراره، مثل الأسعار العالمية، والظروف المناخية، والجودة، والقدرة على فتح أسواق خارجية وغيرها.

٨. مقاييس التركز: باستعراض البيانات المدونة بالجدول (٧) يتبين ما يلي:

(أ) التركز الجغرافي للصادرات والواردات الزراعية البينية: لا يوجد تركز جغرافي للصادرات الزراعية البينية المصرية الموجهة لدول الجافتا سواء في فترة ما قبل نشأة اتفاقية الجافتا، أو حتى بعد سريان هذه الاتفاقية. وإن كانت درجة التركز انخفضت في الفترة الثانية عنها في الفترة الأولى، حيث بلغ معامل التركز الجغرافي للصادرات الزراعية البينية نحو ٣٩.٥%، ٣٢.٥% فيما بين فترتي البحث على الترتيب.

أما على مستوى الواردات الزراعية البينية فقد ارتفع معامل التركز الجغرافي عن ٤٠، حيث بلغ نحو ٤٥.٧%، ٤١.٦% في فترتي البحث الأولى والثانية على الترتيب، وهذا يعني أن الواردات الزراعية البينية قد شهدت تركز جغرافي نسبي، وإن كان انخفضت درجته بعد سريان الاتفاقية. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه البحث سابقاً عند قياس الأثر على أهم الشركاء من دول الجافتا في التجارة الزراعية المصرية.

(ب) التركز السلعي للصادرات والواردات الزراعية البينية: تشير النتائج الواردة بجدول (٧) إلى عدم وجود تركز سلعي للصادرات الزراعية البينية المصرية الموجهة لدول الجافتا في فترة ما بعد سريان اتفاقية الجافتا، حيث بلغت قيمة معامل التركز السلعي نحو ٣٣.٢%، في مقابل ٤٢.٤% في فترة ما قبل نشأة الاتفاقية. وهذا يعني أن اتفاقية الجافتا أدت إلى تنوع المكونات السلعية وتوزيع أهميتها النسبية على أكبر عدد من المجموعات السلعية الزراعية المصدرة ، وبالتالي انخفاض المخاطر التي تواجهاالصادرات الزراعية المصرية في الحصول على استقرار لإيرادات الصادرات الزراعية المصرية. أما بالنسبة للواردات الزراعية البينية المصرية، فقد بلغ معامل التركز السلعي لها نحو ٣٤.٤%، ٣٦.٥% فيما بين فترتي الدراسة الأولى والثانية على الترتيب. وهو ما يعني عدم وجود تركز سلعي في هذه الواردات الزراعية البينية، وإن كان هناك ميل للاقتراب نحو التركز في فترة ما بعد سريان اتفاقية الجافتا.

٩. معدل التبادل الدولي الزراعي الصافي : تشير البيانات الواردة بالجدول (٧) إلى أن قيمة معدل التبادل الدولي الزراعي الصافي في فترة ما قبل سريان اتفاقية الجافتا كانت أقل من ١٠٠%، حيث بلغت نحو ٦٣.٩%؛ وهو ما يعني ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار الواردات الزراعية البينية بنسبة أكبر من ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار الصادرات الزراعية البينية. بينما في الفترة الثانية –فترة سريان اتفاقية الجافتا- بلغ هذا المعدل ١٥٩.١%، مما يعني ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار الصادرات الزراعية البينية بنسبة أكبر من ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار الواردات الزراعية البينية، مما يزيد من قدرة الصادرات الزراعية المصرية على استيعاب كميات أكبر من الواردات الزراعية من منطقة الجافتا.

١٠. كثافة التجارة الزراعية البينية: توضح النتائج الواردة بجدول (٧) أن قيمة مؤشر كثافة التجارة الزراعية البينية أكبر من الواحد ، وموجبة، حيث بلغ حوالي ٠.١٥٨ ، ٠.٤٢٢ فيما بين فترتي الدراسة على الترتيب، مما يدل على كثافة تجارية زراعية مصرية منخفضة مع دول الجافتا. كما أن حصص الصادرات الزراعية المصرية لمعظم المجموعات السلعية الموجهة لدول الجافتا هي أقل منها عن الصادرات الزراعية المصرية لباقي دول العالم. كما تدل القيمة الموجبة للمؤشر على تركيز مصر على التصدير في التجارة البينية مع دول الجافتا بالمقارنة مع تجارتها مع باقي دول العالم. ويمكن تفسير القيمة المنخفضة للكثافة الزراعية البينية بين مصر ودول الجافتا إلى أن أكثر دول الجافتا والتي تمثل النسبة الأكبر في التجارة الزراعية البينية مع مصر(الإمارات، السعودية، الكويت، الأردن، المغرب، تونس، البحرين، عمان، قطر) أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي زيادة إمكانية حصول هذه الدول على مزايا من جراء تعزيز تجارتها مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

١١. الرقم القياسي للميل نحو التجارة : على الرغم من تحسن الرقم القياسي للميل نحو التجارة في فترة ما بعد سريان اتفاقية الجافتا ، مقارنا بنظيره فيما قبل نشأة اتفاقية الجافتا ، إلاّ أنه يظل منخفضاً، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض درجة الانفتاح التجاري لمصر مع دول الجافتا في التجارة البينية الزراعية، وذلك وفق ما جاء من نتائج لمؤشر الانفتاح الاقتصادي والسابق بيانه بالدراسة. حيث بلغ الرقم القياسي للميل نحو الصادرات، والواردات، وإجمالي حجم التجارة الزراعية البينية ، نحو ٠.٠٣١، ٠.٠٠٥، ٠.٠٨٦ في فترة سريان اتفاقية الجافتا، في حين بلغ

نحو ١.٣%، ٠.٠٥%، ٨.٦% قبل إنشاء الاتفاقية في فترة مالكل متغير على الترتيب.

(رابعا) مشاكل التجارة البينية :

في ضوء ما سبق من بيان أنه على الرغم من زيادة نسبة التجارة البينية الزراعية مع الجافتا في إجمالي التجارة الزراعية المصرية، إلاّ أنها تعتبر محدودة في إجمالي الواردات الزراعية للجافتا، وربما يفسر ذلك بوجود مشاكل في التجارة البينية العربية ، ويمكن تلخيصها فيما يلى:

(أ) تشابه هياكل الإنتاج والتجارة: تتركز أغلب الصادرات الزراعية للدول العربية في بعض السلع الزراعية الخام وأغلبها من الخضراوات والفاكهة واللحوم الحية، أما في جانب الواردات فأغلب الدول العربية تستورد حاجاتها الغذائية الرئيسية من الخارج، والتي يتمثل أغلبها في الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والزيوت النباتية.

(ب): القيود غير الجمركية، وهي: (١) القيود الفنية: وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات، (٢) القيود الادارية: وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعه ، مشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه، (٣) القيود النقدية: ما زالت بعض الدول العربية لديها قيود على اجراءات التحويل وتعدد اسعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي وتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد، (٤) القيود المالية: هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمه الفاتورة بالإضافة للقيود والرسوم الاخرى التي يتم فرضها، (٥) القيود الكمية: قيود كمية في الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام وعدم تطبيق الرزنامه الزراعية

(ج): الرسوم والضرائب: تعتبر الرسوم والضرائب الإضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية ورسوم إحصاءات وخدمات.

(د):المغالاه في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية: تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاه في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية.

(هـ): عدم تفعيل آلية فاعلة لحل النزاعات: تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تزداد اهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول اعضاء المنطقة، وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، إلاّ أنه لم يتم إقرار هذه الآلية حتى الأن.

(و): قواعد المنشأ وقواعد المنشأ التفصيلية: عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، إلا أن هذه اللجنه وخلال ما يقرب من ٣٠ إجتماعاً ولم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافه الدول الاعضاء. وآخر ما يتم التفاوض فيه في هذا الشأن هو مناقشة قواعد المنشأ التفصيلية غير المتفق على قواعدها التفصيلية بين الدول العربية.

(ز): النقـــــل: إن كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقا آخر أمام التجارة العربية البينية ، وبشكل عام فإن عدم توفر وسائل نقل منتظمه بين المغرب والمشرق العربي وباسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جداً، بل وتشكل عائقا أمام تطور التجار العربية البينية.

(ح): نقص المعلومات اللازمة لتشجيع التجارة البينية الزراعية: تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية، ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية.

(ط): عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث لم تنضم حتى الآن كل من دول : الصومال ، وموريتانيا ، وجيبوتي ، وجزر القمر.

المراجع

أحمد الكواز (دكتور)، " اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية"، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة الخبراء، العدد ٣٧، يونيو ٢٠١٠، ص ٤٥.

المتولي صالح الزناتي (دكتور) ، وآخرون، " الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية للأسمدة الأزوتية في مصر"، مجلة المنيا للبحوث الزراعية، المجلد (٣٢)، العدد (٤)، ٢٠١٢.

المركز الوطنى للسياسات الزراعية – قسم التجارة ، " أثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) "، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، ٢٠١١.

أوليفيا السيد صالح (دكتور)، رفيق نسيم محمد (دكتور)،" دراسة معدل التبادل الدولي للتجارة الخارجية الزراعية وتأثيره على التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠" ، جامعة الفيوم ، نشرة العلوم وبحوث التنمية، بحث رقم ٦٧٣، المجلد ٤٥، (١-١٨) ١٩٩٤.

تقي عيد سالم (دكتور) ، " مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بدون سنة.

جامعة الدول العربية ،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، ٢٠٠٢، ص ١٩٠.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد، أعداد متفرقة.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبري ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في الظام العالمي الجديد"، التقرير الحادي والعشرون، مايو ٢٠١٤.

الأمانة العامة- القطاع الاقتصادي، إدارة التجارة والاستثمار والمال، قسم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،" تقرير دوري تقييمي متكامل لأداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثارها على التكامل الاقتصادي العربي والعوائق والحلول المقترحة"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي- الدورة العادية(٨٩)، اللجنة الاقتصادية، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول الأعمال. ج٨٩/٠٣(٠٢/١٢)٢٣-م (٠٦٢٩)، القاهرة ٦-٧ فبراير ٢٠١٢.

سليمان ، معتصم رشيد". منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،عامان من التطبيق " ، مجلة العمال العرب، العدد ٣٥٧، ص ٥٨، ٢٠٠٠.

صاولي مراد ، "الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، قالمة، الجزائر.

قاسم محمد الحموري، " الأداء التصديري وأثره في الجو الاقتصادي"، مجلة جامعة دمشق ، سوريا ، مجلد (١٧) ، عدد ١ ، ٢٠٠١ .

محمود الجعفري، ويوسف س. داوود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)" إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني:نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة"،الأمم المتحدة،نيويورك وجينيف ٢٠١١.

Balassa, B. (1973), " The theory of economic integration" , London, George Alten Iunwin LTD. 20-48.

Bela Balassa, "Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973, Oil Shock," Journal of Development Economics, vol. 18 (May-June 2010), pp. 23-35

Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin,"Industrialization and Growth: A Comparative Study, New York: Oxford University Presss, 2008), p. 21.

Sebastian Edwards, "Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries", *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 3 (September 2012), p. 112 www.capmas.gov.eg

Michaely, M., "Concentration in International Trade", Amsterdam, 1962..

Moshe Syrquin and Hollis B. Chenery, "Three Decades of Industrialization", The World Bank Economic Review, vol. 3, no. 2 (2009), pp. 145-181.

الملحق

جدول (١): الصادرات والواردات الكلية والزراعية والبينية والناتج المحلي الإجمالي الزراعي (بالمليون جنيه) خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).

البيان / السنة	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية والغذائية(*)	الواردات الزراعية والغذائية(*)	الصادرات الكلية البينية	الواردات الكلية البينية	الصادرات الزراعية والغذائية البينية	الواردات الزراعية والغذائية البينية	الناتج المحلي الزراعي
١٩٩٤	١١٧٥٧	٣٢٤٦١	١٨٤٤	٥٠٧١	٣٧٢٢	١١٤٥	٥١٢	١٢١.٣	٤١٥٤٢
١٩٩٥	١١٧٠٤	٣٩٨٨٣	١٧٩١	١١٦٠٤	٣٦٢١	١٥٢٤	٤٩٠	١١٠.٥	٤٩٩٩٥
١٩٩٦	١٢٠٠٤	٤٤٢١٨	١٧٤٩	١٣٣٣١	٣٦٨١	١٧٢٨	٥٥٥	١٨٦.٣	٥٦١٦٦
١٩٩٧	١٣٢٨٢	٤٤٨٨٦	١٦٨٦	١١٩٢٥	٣٨٨١	٢٣٣٧	٤٩٦	١٧٥.٩	٦١٢٧٠
١٩٩٨	١٠٨٦٤	٥٦٠٢٦	١٩٣٧	١٢٠١٨	٣٨٧٧	٣٠٤٤	٤٩٨	٢٢٦.٩	٦٣٦٤٠
١٩٩٩	١٢٠٥٠	٥٤٣٩٩	٢١٠٣	١٢٥٩٣	٣٥٨٧	٣٣٧١	٦٠٣	١٧٣.٤	٦٨٨٨٨
٢٠٠٠	١٦٣٥١	٤٨٦٤٥	٢٩٧٩	١٦٤٨٢	٤٠٧٥	٥٠٦٣	٧٤٣	٢٧١.٢	٧١٦٦٤
٢٠٠١	١٦٤٩١	٥٠٦٥٩	٣٣٥٤	١٨٠٣٢	٤٤٧١	٤٤٥٣	٨٨٨	٣٥٩.٧	٧٤٧٤٠
٢٠٠٢	٢١١٤٥	٥٦٤٨٢	٤٤٤٥	٢١٩٨٩	٥٥٣١	٤٠١٥	١٠٣٠	٤٤٨.٣	٨٤٢٦٠
٢٠٠٣	٣٦٨١٢	٦٥٠٨٣	٦٩٩٢	٢٣٤١٥	٨١٨٤	٥٦٢٥	١٥٤٣	٦٨٣.٥	٩٦٨٥٣
٢٠٠٤	٤٧٦٧٨	٧٩٧١٦	١٠٠٩٣	٢٤٧٨٣	١٠٥٧٧	٩٠٥٦	١٩٨٨	٩٥٣.٥	١١١٨٣٥
٢٠٠٥	٦١٦٢٥	١١٤٦٨٨	١١١٦٤	٣٤٥١٠	١٣٥٣١	١٨٣٥٨	٢٦٦٤	٧٦٤.٦	١٢٦٩٧١
٢٠٠٦	٧٨٨٦٤	١١٨٣٧٢	٩٦٩٦	٣٣٥٧٧	١٤٦٨٥	٢٢٦٢٠	٢٤٧٢	١١٢٣.٤	١٣٧٤١٩
٢٠٠٧	٩١٢٥٦	١٥٢٥٨٦	١٢٣٠٦	٤٣٩٩٤	١٥٨٠٨	٢٧٠٨٠	٣١٩٥	١٠١٦.٥	١٥٥٩٤٥
٢٠٠٨	١٤٣١٠٧	٢٨٧٧٢٤	١٧٢٥٣	٤٤٨٦٠	٣٨٣٧٠	٤٠٢٩١	٩١٤٠	١٤٠٩.٤	١٨٥٦٦٦
٢٠٠٩	١٣٤٥٨٦	٢٤٩٩٣٨	٢٤٨٧٢	٤٢٦٠٤	٤٧٢٠٧	٢٧٩٢٠	١٧٦٨٦	١٥٣٧.٤	١٨٩٤٣٨
٢٠١٠	١٥٤٨٥٠	٣٠٠٣٦١	٢٩٠٩٢	٥٦٤٣٥	٥٠٦١٠	٣٥٢٢٠	١٥٩٥١	١٩٢٦.٨	٢٠٩٣٥٤
٢٠١١	١٨٨٣٥١	٣٧١٤٤٥	٣٠١١٧	٨٥١٧٣	٥٥٧٢٣	٤٧٨٥٠	١٥٥١٦	٢٤٥٧.٠	٢٤٩٩٨٩
٢٠١٢	١٧٨٥١٢	٤٣٣٦٩٩	٢٧٤٥٦	٤٢٨٠٤	٥٦٢١٢	٥٧١٢٣	١٤٨١٥	٢٩٣٦.٩	٢٦٧٤٢٤
٢٠١٣	١٩٧٧١٤	٤٥٥٩٩٨	٥١٩٢٩	١٤٦٢٥٠	٦٦١٢٣	٥٩١٤١	٢٨٦١٩	٥٠١١.١	٢٨٢٤٣٤

(*) قيمة السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة, مستبعداً منه المستلزمات السلعية والخدمية مقاسا بالاسعار الجارية.

المصدر: ١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

٢. موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: www.capmas.gov.eg

ECONOMIC ANALYSIS OF THE IMPACT OF EGYPT'S ACCESSION TO THE GREAT ARAB FREE TRADE AREA ON THE EGYPTIAN AGRICULTURAL FOREIGN TRADE INDICATORS

Arafa, S.M.A.

Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

The main problem of this research is determined in answering the following question: what are the effects of GAFTA on the Egyptian agricultural trade interfaces, and that after the entry of agreement into force of the Convention? The reference that whether positive or negative for the accession of Egypt to this agreement effects, either the aggregate level or the national level.

The research aims mainly to study the effects incident in the trade of Egyptian agricultural with the countries of the Great Arab Free Trade Area in general, and on the Egyptian agricultural foreign trade indicators with the countries of this region, especially after more than 10 years after the full liberalization of trade in light of this region. The research has been used descriptive and quantitative analysis based on data and statistics available on the subject of the search.

In light of the analysis and findings of the research, it can be concluded positive impact on intra-regional trade in agricultural commodities between Egypt and the GAFTA, This can be illustrated through the findings of the research results during studying the following points:

- **First, the development of intra-regional trade**: the agricultural exports and imports value increased with Statistically significant annual growth rate estimated at 21.3%, 17.4% of the average which estimated at 7.3, 1.33 LE million, during the period (1998-2013).
- **Second, the implications of Egypt's accession to the Convention of the Greater Arab Free Trade Area:**

-Egypt has benefited from its agricultural trade with total GAFTA, by achieving an agricultural trade surplus amounted to about 15 642 LE million during the period (2010-2013) compared to the period (1994-1997), in which the agricultural trade balance achieved surplus amounted to about 364.6 LE million.

-Egypt's accession to the Convention GAFTA led to expansion in the number of agricultural trading partners, both in the field of exports or intra-agricultural imports,.

-Intra-agricultural exports is responsible for the increase in the total value of intra-exports, while non-agricultural interfaces imports is largely responsible of the increase in total imports

-The proportion of interfaces agricultural exports and imports contribute in the total exports of Egyptian agricultural imports increased from the value of about 29.0%, 1.5% in the period before the emergence of GAFTA, to about 53.2%, 3.7% in the period of validity of GAFTA agreement. Egyptian share of agricultural trade also rose in total agricultural trade in GAFTA each country during the period of validity of the Convention as compared to the period before the emergence of the Convention.

- Vegetables, fruit, dairy products, eggs, birds and natural honey, sugar and manufactures sugar, grease and animal fats and oils, vegetables, fruit and manufactured represented the most Intra important agricultural exports by about 71% of the total agricultural exports interfaces, while the fruits, and preparations of vegetables and plants of fruits and vegetables, Fish and crustaceans, molluscs, Coffee, tea, spices and medical plants, preparations of dairy and grains or flour or starch and muffins, cereals and oily fruits and seeds and a variety of fruits, cocoa representing about 72.64% of the total two-way agricultural imports.

(Third) : the impact on the Egyptian agricultural trade indicators with GAFTA countries: The results showed an improvement in the conditions of agricultural trade indicators interfaces in the period of validity of the Convention, compared to the period before the emergence of the Convention, where the proportion of exports cover agricultural imports interfaces, the economic participation degree, economic openness, the rate of access to markets, the rate of the agricultural international exchange net, the intensity of intra-agricultural trade, the index of the tendency towards exports, and the index of the tendency toward imports, and the tendency towards total agricultural trade volume estimated about 623%, 71.9%, 8.3% , 91.1%, 159.1%, 0.422%, 0.031, 0.005, 0.086 in the second period, compared to 354.1%, 1.3%, 90.4%, 63.9%, 0.158, 0.002, 0.0004, 0.013 in the first period for each indicator of the foregoing, respectively.

The negative point which finding in this research is that the Egyptian agricultural trade ratio in the total agricultural trade of GAFTA, still very modest, which represent only about 4.2%, 2.2% of the total agricultural imports and exports to GAFTA respectively.

In light of the findings of the research, the most important recommending are : (1).The development of Egyptian agricultural production sector for the production commodities oh high quality and cost-competitive, to meet the production and export requirements and standards of the countries of the Greater Arab Free Trade Area, especially for vegetable and fruit groups, (2)

Identify the problems facing the commodities groups with low market share in GAFTA countries, and try to overcome them through the study of the needs of these markets in terms of varieties and specifications, and this as well as the study of production problems in Egypt and try to remove their causes; to increase production, especially of these goods which are imported from GAFTA countries, (3)Accelerate the completion of the establishment of the Arab Customs Union and full application of the requirements , and that through all the Arab member countries in GAFTA, (4) Reaching a unified Arab specifications for the Arab agricultural commodities exchanged between the countries members in GAFTA.